أنصار ج.ش.ت.ف. في اسبانيا

يوم غزة

رفضت اللجنة الثقافية لفرع الاتحاد العام لطلبة فلسطين في سلمنكا (اسبانيا) أنزال المقال المنشور ادناه في نشرتها ، لأسباب تتعلق كما يبدو بتعصب تنظيمي ضار ، والمقال هذا هو من اعداد انصار الجبهه الشعبية لتحرير فلسطين في اسبانيا ، ويعالج موضوع نضال غزه بمناسبة يوم دعمها العالمي « الهدف »

تحاولات الصفه الفاشله لو كان المجال يسع هنا ، الا ان المهم والواضح هو عجز اسرائيل بكل ادوات قمعها وامكانياتها التكنولوجيه المتفوقه امام الاراده الثوريه الشعبه لجماهيرنا الكادحه الفقيره حتى الان ، واستمرار في محاولات الصفه فقد بدات اسرائيل وبموجب الخطه الاميرياليه الواسعه النطاق منذ اواخر عام ١٩٧٠ واوائل العام الحالي بالاضطلاع بدورها المباشر من الخطه الصهيونيه الوطيده الصله بالحل السلمي والتي كانت احداث ايلول بالاردن احدى محاورها .

ان اسرائيل وكل معسكر الاعداء يدركون استحاله الحل السلمي باستمرار المقاومه الفلسطينيه والتي تشكل المقاومة بالداخل ومنها ثورة غزة جزءا اساسا منها . ومن هنا تتضح الدور المناط باسرائيل مباشره في تلك الخطه التصفوية الا وهو القضاء على المقاومة بالداخل وفي طليعتها ثوره غزه باي شكل من الاشكال ولاجل ذلك تلجا اسرائيل اليوم الى عدة اساليب ومنها :

١ ـ القمل الجماعي بالقاء متفجرات على تجمعات السكان مبهمة رجال المقاومة بهذه الجرائم

٢ ـ الصفه الحديده لرجال المقاومة داخل سجونها واتهامهم بالانتحار المتعمد .

٣ ـ اطلاق الاشاعات بين الحين والاخر مدعمة القضاء على الخلايا السريه للجبهه كليا لزعزعه ثقه الجماهير بالثوار .

٤ ـ تفريغ القطاع شعبيا حيث اعلن ناطق عسكري اسرائيلي يوم ٧١/١/٦ ، عن افتتاح معسكر كبير وسط رمال سيناء ، وقد تم فعلا نقل مجموعة من عائلات واقارب المقاتلين (كما اتهمهم اسرائيل) كخطوة اولى سيتبعها العديد .

٥ ـ نقلت اسرائيل مجموعة من قواتها من الضفه الشرقيه للسويس والحدود الاردنيه ودفعت بهم الى غزه معززه قوتها العسكريه هناك ، وقد استعادت اسرائيل بهذه الناحية من الظروف التي فرضت نفسها سواء من وقف اطلاق النار نفسها ومن انظمه البرجوازيه الصغيره العربيه او من الاوضاع التي نتجت عن احداث ايلول عام ١٩٧٠ من المقاومه والسلطه الرجعيه في الاردن .

٦ ـ تستغل اسرائيل في كل جرائمها هذه غياب الجبهه الشعبيه لتؤكد انها جهه مسؤوله محليه عربيا ودوليا ، حيث تضرب حصارا اعلاميا دقيقا تزيد من خطوره الوضع في غزه وتشاركها في هذا الحصار وسائل الاعلام العربيه والدوليه .

ولمواجهه هذا الوضع الخطر في غزه نرى انه لا بد من اعتماد خطين موازيين مع قناعاتنا الكليه بموازاة الفاعليه بينهما :

■ الخط الاول : اعتماد خطه دعاويه اعلاميه عربيه وعالميه تتبناها تنظيمات المقاومة والقوى والاحزاب التقدميه الحقيقيه عربيا وعالميا ، تهدف فضح استراتيجيه اسرائيل العنصريه واساليبها الفاشيه النازيه ، لتشكل بالتالي ضغطا على اسرائيل من قبل الراي العام العالمي . وبهذا الخط يبرز دور الطلبه العرب بالخارج ، فهم مدعوون اليوم وبالحاح لتحمل اعباء مسؤولياتهم . وذلك في الحقيقه امتحان لقدرة طلابنا بالخارج والاتحادات الطلابيه العربيه الملتزمه بالثوره بالدرجه الاولى .

■ الخط الثاني : وهو الاكثر فاعليه يكمن في اعتماد خطه عسكريه ذات جناحين :

الاول يختص بتوسيع رقعه المواجهه لتعم كل انحاء فلسطين بقصد تخفيف الضغط عن غزه وتصعيد القتال وتكثيفه كما ونوعا ، وهذا الجناح من الخط الثاني منوط بالتنظيمات التي اثبتت جدارتها داخل فلسطين بالدرجه الاولى ولكنه لا يعني مسؤوليه التنظيمات الاخرى ، بل هو امتحان لقدراتها وفاعليتها العمليه لا الكلاميه .

اما الجناح الثاني من الخط الثاني فيتعلق باعتماد خطه عسكريه مكمله لخطه الجناح الاول تضع في حسابها وحده المعسكر (معسكر العدو) ومصالحه المنتشره على امتداد الوطن العربي وخاصه المناطق المحتله بفلسطين وتوجيه الضربات الموجعه لكل اطراف العدو في الاماكن الحساسه والتي يمكن ان تمتد اليها يد الثوار عربيا وعالميا .

ان ذلك كله يستدعي وبالضروره ان تستنفد بعض فصائل المقاومه من كيونها وتضع حدا لتلك المراجعات المسالمه التي اقدمت عليها حتى الان بحجه او باخرى بعد احداث ايلول الاخيره وكذلك يستدعي ايضا تبني خطة هجوم واضحة المعالم قبل فوات الاوان . وان الاحزاب والقوى « عند الحديث عن غزه المشتعله ، هناك جمله قضايا اساسيه تفرض نفسها ومنها :

١ ـ التجربه النضاليه التي اكتسبها شعب غزه اثناء من عام النكبه ١٩٤٨ ومرورا بحرب السويس والاحتلال الاسرائيلي عام ٥٦ مع اعمال المقاومه والفدائيين التي اكتنف تلك السنوات وحتى حرب حزيران ٦٧ وبالتالي قتال الشوارع البطولي الذي عاشه قطاع غزه على امتداد هذه الحقبه من الزمن ، وخاصه خلال ايام حرب ٥٦ و ٦٧ . كل ذلك اكسب شعب غزة معرفه جيدة في استعمال السلاح ، وطور تناقضا نوعيا اساسيا بينه كجزء من الشعب العربي وبين اسرائيل كمغتصب لارضه الفلسطينيه .

٢ ـ وجود التنظيمات السياسيه الفاعله في غزه امتداد في السابق ، بالدرجه الاولى وحتى عام ٦٧ ، بالفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب وبعض الاحزاب العربيه الاخرى، وبالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتطورها الايديولوجي نحو فكر الطبقه العامله امتداد من اواسط عام ٦٧ . كل ذلك كانت عوامل فاعله وضروريه لرفع المستوى السياسي والتعبئه الجماهيريه الهادفه لتحرير كل التراب الفلسطيني والعربي وحل كل تناقضات الطبقه والقوميه التي كان تعيشها شعب غزه .

٣ ـ المستوى الاقتصادي للغالبيه العظمى من شعب غزه حيث الكدح والفقر في ظل احتلال عنيف يعدم الاستقرار ومعاناة يومية محسوسه بكل وضوح في مخيمات البؤس والشقاء (جباليا ، الشاطيء ، البريج ، النصيرات ، المغازي ، خان يونس ، رفح ودير البلح) حيث يقيم اكثر من ثلثي شعب القطاع كمرتبة خصبة لنمو المقاومه والثوره .

٤ ـ عزيمه جزيرات وامكانياتها على خوض الثوره العربيه والتي جسدتها شعب غزة معاريا وعمليا بشكل فاق بقية اجزاء اراضي السلطه الفلسطينيه ، وقد كان للعوامل السابقه الاثر الواضح في هذا المجال وخاصة بعد ان قطعت الجبهة الشعبية شوطا جيدا في بلورة نفسها كتنظيم ماركسي ـ لينيني يتحمل اعباء قيادة الثورة في غزة .

« ولا نعتقد ان الوضع الثوري الراهن في غزة بحاجة الى التدليل رغم كل الحصار الاعلامي العربي والعالمي ، المضروب حول ثورة غزة ، واذا كان لا بد فشهادة العدو خير دليل ، فقد كتبت (هاعولام هازيه) بعددها الصادر بتاريخ ٧١/١/٦ ما يلي :

● صورة عن الارهاب ... في غزة

من مقال في الصحيفة الاسبوعية لطلبة جامعة تل ابيب ، عدد ١٢ ، لشهر كانون ثاني ١٩٧١ :

« في ٢٧ كانون ثاني ، وبحضور قادة حركات الشبيبة ، تحدثت مع صحفي اوروبي قام بزيارة غزة ، ممرات خلال الاسابيع القليلة الماضية . انه مؤيد لاسرائيل ، ومؤيد للصهيونية، ومراسل صحيفة اوروبية واسعة الانتشار . وهذا ما قاله لي :

« ليس غزة كمدينة مقهورة ، حيث القتال قد توقف لتوه . جنود حرس الحدود يجيئون الشوارع ، وفي معظم الاحيان ، اثنين اثنين ، يسيرون على جانبي الطريق يحملون هراوات طولها ٥٠ سم . بعضهم يحمل السياط ، ان الهراوات والسياط تظهر بان الوحشية ليست عفوية ، بل انها على الاقل سياسة الذين يسلحون الجنود بهذه الاسلحة . رايت اناسا ضربوا . كانت ايديهم واقدامهم متورمة . رايت اناسا ضربوا في الشوارع من دون تمييز ، جاءوا الى محطات الاسعاف الاولى . ان الضربات لا تستهدف قتل الضحايا بل اعلامهم ، تخويفهم والالام .

وبينما كنت اسير في الطريق رايت شرطيين على الجانب الاخر يقتربان من صاحب محل ، دققوا في اوراقه ، وبعدما اعادها له احدهم ، اخذوه من رقبته وضربوه على راسه ، ووقع الرجل مغميا عليه . لم يفعل احد الشرطيين وكلمه مرتين على وجهه . لم يتعدوا ، ولم ضرب هؤلاء الاثنين انفسهم ، عدة من المارة من دون توقيفهم ...

« قال لي ضابط اسرائيلي انه في سجون الحكومة يتعرض المشبوهون للضرب حتى يعطوا المعلومات المطلوبة . وفي هذا السجن فان الارهاب الذي يرفض الكلام يتعرض للضرب حتى الموت . وعلق ضابط ساخر قائلا : الضباط ! انا كنا متاكدين من انه ارهابي (ولقد امتلك ولي حزمه قنابل يدوية) لماذا لا يتركوه يذهب ، ام يطلقون النار عليه وهو خارج » .

● مشروع دولي لحل "مشكلة" غزة؟

« عندما نواجه مشكلة اللاجئين في قطاع غزة من ابدي السياسيين ويعهد بها الى العلماء سيكون من الممكن اعادة الاعتبار للمشروع الجريء الذي قد يخدم كنموذج دولي لاعادة تاهيل المناطق المتخلفة النظيرة ، ان فريقا دوليا من العلماء ويضم بحالة اسرائيليا ، يعمل منذ سنتين على حل هذه المشكلة » .

هذا ما قاله شمعون رابوبو في مقال له في « معاريف » (٢٨ كانون اول ١٩٧٠) بعنوان « علماء دوليون يخططون لاعادة تاهيل لاجئي غزة » واضاف الكاتب يقول ان البروفسور دافيد كارملي ، من دائرة الهندسة الزراعية في معهد تكنيون ـ حيفا ، قد تخصص في الاستفادة القصوى من موارد الماء والارض ، وبسبب شهرته ، فقد وجهت اليه دعوة منذ سنتين للعمل كمستشار لفريق من العلماء الذين اجتمعوا في مختبر اوكريدج في الولايات المتحدة ، المكان الذي صنعت فيه اول قنبلة ذرية ، وانكب الفريق على دراسة مشكلة النقص في التنمية في البلدان النامية ، وخصص الكونغرس الاميركي الاموال لاجراء البحث في انجاز قرار صدر عن الكونغرس لتخفيف حدة التوتر في العالم بواسطة المشاريع الاقتصادية .

وكانت نقطة الانطلاق في هذا البحث ، يقول الكاتب ، هو الاقتراض بان الزراعة التقليدية المصممة لان تلبي حاجات الاستهلاك الداخلي لم تكن فعالة . فحتى يكون من الممكن اعادة تاهيل مناطق غير كثيفة سكانيا وتعاني من النقص في التنمية ومن النقص في مصادر المياه ، من الضروري القفز من مرحلة معينة في التطور الزراعي للوصول الى مرحلة اعلى : الحبوب الصناعية وصادرات واسعة تحقق بواسطة محطات لتحلية المياه ذات غاية مزدوجة ، ومن المفضل ان تكون محطات ذرية .

ويقول الكاتب ان فرقا للمعاينة ووضع التقارير قد توجهت الى الشرق الادنى والهند لجمع المعلومات الاساسية المطلوبة للتخطيط التفصيلي.

وانه من بين البلدان التي زارتها الفرق كانت مصر ، والاردن ولبنان واسرائيل . وقد اعطيت هذه البلدان الاولوية العليا لانها تعتبر « كمناطق توتر » .

لم يشر الكاتب الى حالة قطاع غزة فيقول ان رؤساء فريق علماء اوكريدج فضلوا انشاء النموذج الزراعي ـ الصناعي في قطاع غزة ، لان غزة التي تشمل ٢٠٠ الف لاجيء يعيشون في المخيمات ، شكلت تحديا لهؤلاء العلماء ، ومن بينهم عالمين مصريين ، ويقول الكاتب انه باستثمار اولي يقدر بحوالي ربع مليون ليرة اسرائيلية قد يكون ممكنا البدء في التخطيط الفعلي ، والابتداء بالمرحلة الاولى من العملية في سنة ١٩٧١ .

ويقول الكاتب بان الولايات المتحدة استبشرت بالخطة ، وبان البعض اعتبرها بمثابة « بارقة امل » في الوضع المتوتر في الشرق الادنى .

ومن الناحية الفعلية للمشروع ، يقول الكاتب ، بان التفاصيل العملية له قائمة على انشاء مصنع لتحلية المياه، مندمج لغاية مزدوجة : توفير المياه والطاقة الكهربائية ، التي يمكن في اخر الامر ، بيعها اما لاسرائيل او للاردن . وهذا المصنع لتحلية المياه سيجعل من الممكن توفير حوالي ٢٥ مليون غالون من المياه (١٠ ملايين غالون في المرحلة الاولى) لري حوالي ١٠ الاف نسمة في هذه المنطقة ، مباشرة ، بالتطور الزراعي ، وعدد مماثل اخر بطريقة غير مباشرة ، بالتوظيف في البناء والخدمات . اما المبلغ الضروري للاستثمار فهو حوالي ٥٠ مليون دولار والذي سيتوفر في خلال ٥ سنوات ابتداء من عام ١٩٧١ .

ويضيف الكاتب قائلا : « بما ان المنظمات الارهابية قد تعتبر مثل هذا المشروع خطرا كامنا لهم (لان اعادة تاهيل اللاجئين في قطاع غزة سيحرمهم من احدى اهم اسلحتهم السياسية) فقد اقترح ضرورة ان تشرف لجنة الطاقة الذرية على انجازه » !

● الطبقة العاملة تؤكد دورها الطليعي رغم تخاذل القياديين

ليس الانفاق الاخير ، الذي مر بين ارباب العمل ، والاتحاد العمالي العام بشان زيادة الاجور بمعدل ٥٪ وزيادة تقاضيه للخروج من ازمة المحادثات ، والمفاوضات التي طال امدها ، واصبح العمال ، مشفوعون بقلق شديد ، على مصيرهم ، ومصير نضالاتهم المواصله بعد ان تمادى الاتحاد العمالي ، كثيرا بالاستخفاف بقضايا العمال الحياتيه ، والمطالب العادله ، وبعد ان اتخذ قراره (الارهابي) المخجل بتعليق الاضراب العام في الحاسم والعشرين من شهر ايار الماضي ايمانا لصفوفات الدوله وارباب العمل ، الذين هالهم جدا ، ان تكون للطبقه العامله دور طليعي مؤثر في قيادة الجماهير الكادحه وتعبئة طاقاتها الثوريه .

ان الاتحاد العمالي العام ، والذي يضم سبع اتحادات للعمال يكون في غالبيه من عناصر ارباب العمل ، اسطاعت ، بحكم ولاءاتها لهم وحرصها على مصالحهم ، ان تسلق الى اعلى المراكز القياديه في الحركه النقابيه ، وستاهم في حرفها عن اهدافها الحقيقيه ، بعد كل البعد عن جميع ما يتطلبه مصالح العمال ، من نضال ثوري ، وكفاح مواصل في العمل النقابي السلمي .

ولم يعد خافيا ، ان الدوله ، اخذت تشدد في الاونه الاخيره على فعاليه تدخلها المباشر في الشؤون الخاصه للنقابات العماليه ، وانزاح دور القيادات الانتهازيه فيها بواسطة ما تتيحه لهم من فرص المقابلات والتصريحات في اجهزة الاعلام التابعه لها ، حتى تتمكن هذه القيادات من تثبيت نفسها وفرض سيطرتها على راس الحركه العماليه ثم اظهار المكاسب الجزئيه ، التي استطاعت ان تنتزعها الطبقه العامله من ارباب العمل ، وبفضل نضالاتها المواصله ، مقرونه باسماء تلك القيادات ، هكذا تريد الدوله ، ان تجعل من مجالس النقابات العماليه ، اداه طيعه في يدها لتطبيق الاضرابات ، وقمع القضايا المطلبيه ، او اهمالها ، بعد التشطيب والعدل الى الحد الادنى . بحيث تتسنى لها بعد ذلك ، تنفيس نقمه العمال وسائر الكادحين عندما تسلم قيادها بعض المكتسبات ، ولو لفترة زمنية قصيرة .

بعد ان اخذت الطبقة الراسماليه الجاريه في لبنان تسير باتجاه المزيد من السطرة والاحتكار، وارتباط اقوى بعجلة الامبرياليه العالميه ، وبعد ان اصبح الراسمال التجاري ، يزداد تمركزا يوما بعد يوم ويزداد معه تمركز العمال . بدا بتعاظم دور الطبقه العامله واهميتها القياديه في حركه النضال الوطني والطبقي ، وبرفع اصوات العمال في كل مكان مندده بسقوط الراسماليين والمستغلين ، بهذا اصبحت الطبقة الراسماليه تخشى ان تخرج النقابات العماليه من مخططات الجبهه المتعبه في اسباغ بدعم الوحده الوطنيه ، لكن الهيئه الاداريه للاتحاد بتعصبها التنظيمي الاعمى حالت دون نشره وبذلك تكون « رقابه » الهيئه الاداريه للاتحاد قد ساهمت بالحصار الاعلامي العربي والعالمي المضروب حول ثوره غزة المشتعله . وان مثل هذه الممارسات الانتهازيه المتعسفه لا يمكن ان تخدم شعار الوحده الوطنيه على الاطلاق ولا شك انها ظاهره خطره على صعيد الاتحاد ان سحب نفسها وفي ظروف الثوره حاليا رقم تزيد النقي بالشعارات .

التحية الى شعب غزة وثوارها في كفاحهم البطولي .

انصار الجبهة الشعبية
لتحرير فلسطين ـ اسبانيا

لس الانفاق الاخير ، الذي مر بين ارباب العمل ، والاتحاد العمالي العام بشان زيادة الاجور بمعدل ٥٪ وزيادة تقاضيه للخروج من ازمة المحادثات ، الا محاوله التي طال امدها ، واصبح العمال ، مشفوعون بقلق شديد ، على مصيرهم ، ومصير نضالاتهم المواصله بعد ان تمادى الاتحاد العمالي ، كثيرا بالاستخفاف بقضايا العمال الحياتيه ، والمطالب العادله ، وبعد ان اتخذ قراره (الارهابي) المخجل بتعليق الاضراب العام في الحاسم والعشرين من شهر ايار الماضي ايمانا لصفوفات الدوله وارباب العمل ، الذين هالهم جدا ، ان تكون للطبقه العامله دور طليعي مؤثر في قيادة الجماهير الكادحه وتعبئة طاقاتها الثوريه .

ان الاتحاد العمالي العام ، والذي يضم سبع اتحادات للعمال يكون في غالبيه من عناصر ارباب العمل ، لها بعض العلاقات المصلحيه مع وحرصها على مصالحهم ، تحكم ولاءاتها لهم تظهر بعضها من كافه القيادات الانتهازيه، وكشف مواقفها المخاذله وارتباطاتها المشبوهه مع ارباب العمل ، وعدم اتاحه الفرصه ، امام الفئات العليا من العمال ، والتي تتمتع بامتيازات ماديه ومعنويه ، من السطره التامه على المراكز القياديه الاساسيه في مجالس النقابات ، حتى تستطيع العناصر الثوريه والواعيه ، بالنهاية ، من شق طريقها ، واتخاذ دورها الطليعي ، والثوري الفعال والخطير ، في كافه اسباب الصعوبات والعراقيل ، التي تعترض سبيل الصراع العنيف مع مالكي وسائل الانتاج ، مؤكده اخلاصها ، والتزامها الكامل بايديولوجيتها الطبقيه واستقلالها القضوي ، في اطار حزب ماركسي ـ لينيني لوري .

يجب على جميع العمال العماليه ، ان تسجل انسابها القضوي في النقابات القائمة . وبدا باتخاذ المبادرات الايجابيه في تطوير العمل النقابي ، وزياده فعاليه في تحريك القضايا المطلبيه والدفاع عنها بكل الوسائل الممكنة ، باساليب ثوريه ، محددين بذلك كل ما يمكن للسلطه ان تتخذه من اجراءات قمعيه وتهديدات ارهابيه .

ان المطالب السبعة ، التي اعلنها الاتحاد العمالي العام ، وحدد على اساسها الاضراب العام في ٢٥ ايار ، لم تكن بالواقع الا محاوله ذكيه لتخفيف حدة الضغوطات التي كانت وما زالت تمارسها عليه القواعد العماليه ، وتبدي في كل مناسبه سخطها على القيادات القائمه ومعرفتها السابقة من خلال تجارب كثيرة مع الاتحاد ، وخاصه فيما يتعلق بقضية الضمان الصحي والملابسات التي رافقت اقراره ، تؤكد لها ان طبيعه المخاتل ، وامكانيه الركون الى وعود السلطه ومناورات ارباب العمل ، ما زالت قائمه ، لهذا استطاعت القاعده العماليه ان تمارس دورا هاما في قضية التبني والاعلان عن القضايا المطلبيه الست ، والتي تشكل حقيقه في المرحله الحاضره اهم المشكلات التي تعاني منها العمال والجماهير الكادحه وبعض القطاعات من البرجوازيه الصغيره ، وخاصه الفئات الدنيا منها . ان الشعور العام لدى الطبقه العمال ، كان يرى ان الاضراب العام لن ينفذ ، وان الدولة ستمكن جميع ارباب العمل من اقناع الاتحاد العمالي العام بعدم جدوى الاضراب ومدى ما سيخلفه من اضرار بالغة على الاقتصاد اللبناني ، تاثر معها بالمقابل مصالح العمال ، الكادحين ، تعيش في ظروف قاسية من البؤس والحرمان .

ان تكاثر عدد الاضرابات ، التي تطالب بتحسين الاوضاع المعيشيه ، ووضع الحلول الناجعة لانخفاض الارتفاع المستمر اي اسعار الحاجيات الضروريه ، تعطي الدليل القاطع على عجز نظام الاقتصاد الحر ، وفشله في تحقيق اية اصلاحات جزئيه ، في قطاعات الانتاج ، الصناعه ، والزراعه ، بل ان تفهرا ملحوظا اخذ ينتاب اقتصاد الخدمات ، وتعرضه لاضطرابات متواصله وازمات حاده ، مما دفع رجال الحكم والمتمولين الى ارسال الوفود من رجال الاعمال والسياسيين الى الفرنسا والسعوديه ودلدان الخليج العربي طلبا للمساعدات الماليه وبوظيف رؤوس الاموال في لبنان بضمانات مؤكدة وتسهيلات مغريه خاليه من اية شروط او تعقيدات .

ازاء هذا الواقع ، لا بد للحركه النقابيه ان تواصل نضالها ، دون ملل ، حتى تتمكن من تطهير نفسها من كافه القيادات الانتهازيه ، وكشف مواقفها المخاذله وارتباطاتها المشبوهه مع ارباب العمل ، وعدم اتاحه الفرصه ، امام الفئات العليا من العمال ، والتي تتمتع بامتيازات ماديه ومعنويه ، من السطره التامه على المراكز القياديه الاساسيه في مجالس النقابات ، حتى تستطيع العناصر الثوريه والواعيه ، بالنهاية ، من شق طريقها ، واتخاذ دورها الطليعي ، والثوري الفعال والخطير ، في كافه اسباب الصعوبات والعراقيل ، التي تعترض سبيل الصراع العنيف مع مالكي وسائل الانتاج ، مؤكده اخلاصها ، والتزامها الكامل بايديولوجيتها الطبقيه واستقلالها القضوي ، في اطار حزب ماركسي ـ لينيني لوري .

ولقد رافق هذا الكثير من التهديد باستعمال كافه الصلاحيات لتعطيل الاضراب وملاحقة المحرضين . لذلك فان قرار تعليق الاضراب لم يكن مفاجاه كبيرة للعمال ، واكثر ما قيل في هذا الامر بان الجماعه « تلقوا » وجرى ترسيب اوضاعهم المادية على حساب حقوق العمال ، والمطالب المحقه .

لكن هذا لم يغير كثيرا من طبيعه الامور والمعضلات الاجتماعيه والاقتصاديه القائمه بل ان المعالجات المؤقته ، والوعود الكاذبه ، لن تستطيع تغيير الاوضاع في هذا البلد، ولن تستطيع بالمقابل الطبقه الراسماليه ان تمتص نقمه الجماهير باجراءات شكليه ، طالما ان الاغلبيه الساحقه من الشعب ما زالت تعاني من الظلم والفقر ، وان واقعها الطبقي المسحوق ، يستمر تشدها الى حركه النضال والصراع ، حتى تحقق لها النصر على اعدائها الطبقيين .

ان زياده ٥ بالمئه على الاجور ، لن تحد من الارتفاع المستمر في اسعار الحاجيات الضروريه، لان الطبقه الراسماليه التي تدعمها زمام المبادره، لن تكون امامها اية صعوبات ، في استرداد هذه الزياده حالا ، واعتبارها مبررا جديدا لرفع اثمان السلع باضعاف نسبه الزياده ، والقول بان ارتفاع الاسعار مرتبط بالسوق العالميه ، ما هو الا التبرير الكاذب الذي يقصد من خلاله تضليل الناس : فالارتفاع الذي تصيب الاسعار تقريبا كل يوم لا يتناسب ابدا ، مع الارتفاع الحاصل في السوق الخارجيه ، ولهذا فان ارتفاع الاسعار بالقياس الى سنه ١٩٦٦ قد بلغ ١١٪ سنويا لم تزد نسبه زياده الاجور عن ٢٠٨٥٪ مما يؤكد استمرار التدني في المستوى المعيشي للفرد ، نظرا للغلاء المتزايد للحاجيات الضروريه ، وثبات الاجور عند نسبه قليلة من الارتفاع .

ان مطلب تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل اللبناني والغاء الشرط التعسفي ، لم تحاول الدوله مجرد البحث في هذا الموضوع انسجاما منها مع المصالح الطبقيه لارباب العمل ، وحتى يبقى العمال مهددون باستمرار بالطرد ، تبعا لعمليه الاستغلال وتكديس الارباح ، كما يحدث حاليا وبصوره متواصله : طرد العمال في معمل العسلي للنسيج بعد ان تمكن رب العمل من شراء الات حديثه ، للاستغناء عن عدد كبير من العمال وبعد ان استنزف قوة عملهم على مدى سنوات العمل السابقه . كذلك سيبقى ارباب العمل ، مستفيدون من هذا القانون ، لمعاقبة من تسول له نفسه تحريض العمال للمطالبة بحقوقهم او توعيتهم على مصالحهم .

ان بقيه المطالب ، كتعديل قانون الاجارات ، وحظر استيراد الادويه بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتامينه لكافه المواطنين بسعر منخفض، ووضع تشريع للعمال الزراعيين وتامين شمولهم بقوانين الضمان الاجتماعي في مهله ستة اشهر ، اقرار معوض شهر ونصف عن كل سنه خدمة في العشرين سنه خدمه الاولى . سيبقى جميعها بالاضافه الى ما عرضناه ، في المطلبين السابقين في هذا المقال ، من القضايا المهمه التي لا يمكن ان تسلم العمال بجدوى بعض ما تحقق من مكاسب جزئيه قليله ، والمبالغة بحجم هذه المكاسب ، او الاشادة بالجهود « الضخم » الذي بذله الاتحاد العمالي العام « بمناوراته » الذكيه مع ارباب العمل .

ان حالة القلق التي خيمت على رؤوس المسؤولين والاحكاريين ، عند اعلان الاضراب العام ، وكل ما صاحبه من امكانيه الغائه ، قد اكد بالملموس اهميه الدور الطليعي للطبقة العاملة في قيادة النضال .

وائل حسن